



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٩ جمادى الاولى سنة ١٤١٠هـ الموافق ٧ كانون الاول سنة ١٩٨٩ م. العدد ٣٦٦٨

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة دولة السيد مضر بدران

مديرية المطابع العسكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

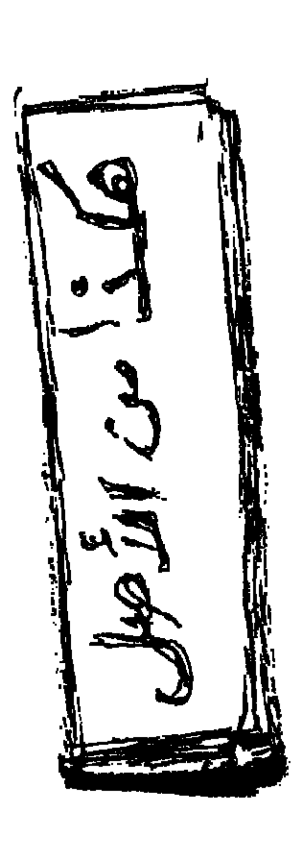
سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

حفظه الله وأيده

يشرفني يا مولاي أن أرفع الى مقام جلالتكم أجمل التحية مقرونة بأصدق مشاعر الولاء والاخلاص لعرشكم الهاشمي المفدى ، ولقيادتكم الرشيدة المبدعة .

لقد أكرمني الله ، يا صاحب الجلالة ، منذ أن وعيت الحياة ، بأن أكون بالقرب منكم ، وأن أرافق سنوات كفاحكم في سبيل بناء الاردن الحديث ، فتعلمت منكم الكثير ، وما زادتني الايام الا اعجابا" بما حباكم الله به من قدرة فائقة على العطاء الذي أغناه حس تاريخي عميق ، ونماه استشراف مبدع لايقاع الحياة المعاصرة .

وقد تدفق عطاؤكم يا مولاي في سخاء منقطع النظير : فمن جهد موصول لرعاية كل شان من شؤون أسرتكم الاردنية ، الى عمل جاد لاعلاء راية الامة العربية . ومن التزام كامل بدعم القضايا الاسلامية ، الى انفتاح واع على هموم العالم وتحديات العصر .



٢

فلكل قرية من قرانا الاردنية موقع في قلبكم ، ولكل مواطن في بوادينا أو حواضرنا مكان في نفسكم . ولكل عربي ومسلم في بلادنا الواسعة حيز من رؤياكم . ولكل قضية انسانية أو دولية عادلة نصيب من اهتمامكم .

وانني لاستذكر بكل اعتزاز مراحل بناء الاردن الحديث أيام تعريب الجيش وتعزيز الاستقلال . كما يملؤني الفخر لدى تمثل مواقف جلالتكم المتصلة في الدفاع عن شرف الامة العربية ووجودها . وما يوم الكرامة ببعيد ، وما دعمكم الاصيل ، والتزامكم العميق بالدفاع عن الارض العربية في العراق الا صفحة ناصعة من صفحات تاريخ طويل من النضال والفداء .

ولقد شرفتني ، يا مولاي ، بتحمل المسؤولية في مرحلة دقيقة من مراحل حياتنا . فقمت وزملائي الوزراء خلال الاشهر الماضية ببذل أقصى الجهد لتنفيذ توجيهات جلالتكم كما جاءت في كتاب التكليف السامي ، وتصدت الحكومة لمعالجة الازمة الاقتصادية ، واتخذت ما استطاعت من اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي . وقد أولت الحكومة عناية خاصة للشؤون التي لها مساس مباشر بحياة المواطن ، فركزت على حمايته من الجشع

٣

والاستغلال ، كما أقرت برامج اقتصادية واجتماعية محددة من شأنها التخفيف من ظاهرة البطالة ، ومحاربة جيوب الفقر .

وبالقدر الذي أتيح للحكومة من وقت توجهت الى تطوير الادارة ضمن برنامج علمي مدروس ، وكذلك حاولت تحسين الخدمات العامة من خلال منظور شامل ، وخاصة في حقلي التعليم والصحة . وقد وضعت نصب أعينها - قبل كل شيء - توفير أسباب الدعم لقواتنا المسلحة الباسلة بما يكفل اعلاء هذا الصرح الشامخ في بلدنا .

وقد بذلت الحكومة الجهد لكي ترقى الى تطلعات جلالتكم في تعزيز بناء مجتمع متماسك يحقق فيه كل مواطن ذاته في جو من الحرية والعدل .

والان وبعد أن تحققت بحمد الله وبدعم من جلالتكم مرحلة من مراحل تعزيز هذا البناء ، باجراء الانتخابات النيابية العامة ، فانني أتشرف بأن أرفع الى مقام جلالتكم استقالة حكومتي لافساح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة تنهض بأعباء المرحلة القادمة .



٤

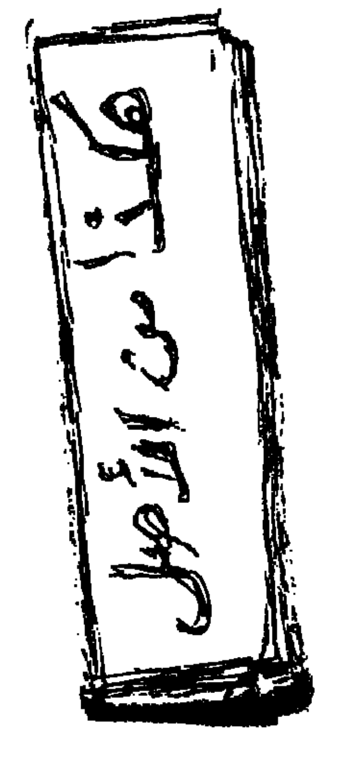
وأغتنم هذه المناسبة لارفع الى جلالتكم اعتزازي وزملائي الوزراء بالثقة الملكية الغالية التي نعمنا بها ، وبالشرف الذي حظينا به طوال مدة حكومتنا . آملين من الله العلي القدير أن نكون قد أوفينا بالعهد وقمنا بأداء الامانة ، وأن يرعى جهود جلالتكم لخير أسرتكم الاردنية وأمتكم العربية وأن يمتعكم بالصحة والسعادة .

خادمكم الامين

زيد بن شاكر

عمان في ٦ جمادى الاولى ١٤١٠ هجرية

الموافق ٤ كانون الاول ١٩٨٩ ميلادية



بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا سيادة الأخ الشريف زيد بن شاكر حفظه الله

أبعث لسيادة أخي بأطيب تحياتي ، وصادق مودتي ، وفائق تقديري ، كما أحيي معكم زملاءكم الوزراء الذين شاركوكم حمل أمانة المسؤولية وقاموا بتأديتها برئاستكم خير أداء في مرحلة دقيقة صعبة تمكنتم خلالها بتوفيق من الله وعونه من تصويب الاتجاه ووضع الأسس السليمة لسياسة التكيّف الاقتصادي والمالي ومن التحضير للانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر ، ومن اجراء الانتخابات في جو من الحريّة والنزاهة وبأسلوب تميّز بالقدرة والكفاءة أكدت مجتمعة الصورة المشرقة لمملكتنا الأردنية الهاشمية اقليميا ودوليا ، وهي الصورة التي حرصتم دائما على صونها والمحافظة عليها في مختلف مواقع المسؤولية التي تبوأتموها . فلكم منا ومن شعبنا الاردني العزيز الشكر والعرفان .

ولئن كان اختيارك بعد انتهاء الفترة الانتقالية المتوّجة بالانتخابات النيابية ، أن تفسح المجال لزميل آخر يواصل المسيرة مع مطلع مرحلة جديدة فيها ، فاننا نقبل استقالة حكومتكم ، متمنين لكم ولزملائكم ممن شاركوكم تحمّل المسؤولية ، التوفيق والنجاح ، وواثقين من أن الوفاء والاخلاص والتفاني في أداء الواجب ستظل السمات التي تطبع أعمالكم حيثما كانت مواقعكم في خدمة وطننا الغالي وأبنائه الأعزاء وأمتنا الماجدة .

لقد أودعناك الأمانة ، فكنت المخلص الأمين ، وحمّلناك المسؤولية ، فنهضت بها بشجاعة ومثابرة واتقان ، ومنحناك

الثقة ، فكنت على مستواها . وبعد ، فهذه سيرتنا نحن بني هاشم ممن جعلنا هجرتنا لله ورسوله ، ونذرنا أنفسنا للناس كافّة ، نخدم كما كانت أوائلنا تخدم ، ونعمل مثلما عملوا ، نحمل الأمانة ونورثها من بعدنا سليمة مصونة ، فله الحمد سبحانه ، وهو ولي التوفيق . حفظك الله أخا وسندا ، ورعاك صديقا ورفيق درب ، مع صادق تقديري واعتزاز ، وخالص مودتي وتمنياتي .

عمان في ٦ جمادي الأولى سنة ١٤١٠ هجرية .
الموافق ٤ كانون الأول سنة ١٩٨٩ ميلادية .



بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ مضر بدران حفظه الله

احييك بملء الثقة والمحبة والتقدير وبعد ،

فيسعدني أن أخاطبك والوطن في بدايات مرحلة جديدة كان مطلعها الانتخابات النيابية التي تمّت بعون الله في أجواء من الحرية والصفاء ، وعزّزت ما في نفوسنا من ثقة وتمميم على مواصلة مسيرة التقدم والبناء في اطار من الاستقرار والاطمئنان ، وبروح من العزم والثبات ، وفي ظل من الديموقراطية البرلمانية التي توفر خير اطار للمشاركة ، وللتعاون والحوار المسؤول ، بينما نحن نتعامل مع القضايا التي تشغل بال الأمة ، ونتصدّى للتحدّيات التي يتعرض لها الوطن ، ونعالج المشكلات التي يجابهها المجتمع ، ونمضي في عملية التكيّف والاصلاح التي بدأناها .

ونظرا لاستقالة حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر ، وبناء على ما عرفناه فيك من وطنية صادقة والتزام قومي مخلص ، واستقامة في الخلق والعمل ، وأمانة في تأدية الواجب ، واحاطة بشؤون الدولة ، وشمول في الرؤية ، ودقّة في الأداء والمتابعة ، وتفاعل مع تطلعات المواطنين وهمومهم ، فاننا نعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة في هذه المرحلة الدقيقة التي نجتاز ، وقلوب الأردنيين جميعا تخفق بالأمل في نجاح المنهج الديموقراطي ، وفي ايجاد حلول لمشكلات الوطن وتعزيز منعته واستقراره .

وبناء على ذلك ، وحتى نبلغ الغاية المرجوّة ، وبعد الاتكال على الله ، فاننا نرى الاستهداء والتمسك بالمباديء والمرتكزات التالية ، وايلاءها جل اهتمامكم : -

<u>في المجال الخارجي</u> :

١) مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية المختلفة تأسيسا على ما رسّخناه من علاقات طيبة ومصداقية عالية

(٢)

معها ، في اطار التزامنا بمباديء الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وبما يحقق مصلحتنا الوطنية والقومية ، وينسجم مع احترامنا للمباديء الانسانية .

٢) احترام الاتفاقيات الثنائية القائمة بيننا وبين الدول الأخرى ، والعمل بموجبها بما يخدم مصالحنا المشتركة ، وتطوير هذه الاتفاقيات ومراجعتها بالاتفاق مع الأطراف الأخرى ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .

<u>في المجال العربي</u> :

١) الالتزام بميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وفاء لالتزامنا القومي ، ونصرة لقضايا امتنا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

٢) مجلس التعاون العربي معقد آمل ورجاء لشعوبنا العربية ، وهو الغرسة الواعدة التي لا بد من رعايتها وتعهدها والعمل على نموها من خلال تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن المجلس وصونها ، واضافة الجديد الممكن اليها ، تحقيقا لأماني شعوبنا العربية في التكامل والوحدة والبناء السليم الراسخ .

٣) مواصلة الالتزام بدعم أسر شهداء الانتفاضة الفلسطينية المباركة ، والعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛ على دعم صمود اخوتنا الفلسطينيين في أرضهم المحتلة من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود .

٤) بعد اتخاذنا لقرار فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية لا بد من متابعة اتخاذ ما يمكن من اجراءات للتسهيل على الاخوة الفلسطينيين ودعم صمودهم بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على ضوء سياستنا الواضحة ، القائمة على الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .



(٣)

٥) الاستمرار في القيام بواجبناتجاه المقدسات الاسلامية والمسيحية وبخاصة تجاه القدس الشريف والمحاكم الشرعية والأوقاف الاسلامية وما يتبعها من مؤسسات في الضفة الغربية المحتلة .

<u>في المجال الوطني</u> :

١) ان الأمن والاستقرار هما عماد التنمية والازدهار ، وعليه ، لا بد أن تحظى قواتنا المسلحة وأجهزة الأمن العام بكل الرعاية والاهتمام كي تواصل اداء واجبها الوطني في حماية أمن الوطن وتوفير الطمأنينة للمواطن ، فيمضي في عملية البناء والاعمار في جو من الثقة وفي منأى عن الخوف والقلق والارهاب .

٢) ان الديموقراطية منهاج حياة لا يقتصر على الحياة البرلمانية فقط . ومن هنا ، فانني أؤكد على اهمية تعميقها وانتشارها . ففي ذلك حماية لها وترسيخ لمضمونها . والديموقراطية كذلك تعني الحرية المسؤولة في اطار القانون . وعليه لا بد من ايلاء قضية الحريات العامة التي هي من صميم حقوق الانسان ذات القدر من الاحترام والاهتمام والحماية والعناية التي يستحقها النظام العام . فانسجامهما وتكاملهما يشكلان ركيزة هامة من ركائز امننا الوطني ، ودرعا واقيا للديموقراطية .

ولعل أبرز ما يمنح الديموقراطية معناها ومضمونها ، هو سيادة القانون واحترام الرأي الآخر . فجميع المواطنين مهما كانت أصولهم ، ومعتقداتهم ، ومذاهبهم ، وأجناسهم ، متساوون أمام القانون . ومن واجب الحكومة ، أن تراعي هذا المبدأ وتصونه وتعمل به ، ليس لأنه فقط حكم دستوري ، بل لأنه أيضا الوسيلة التي تكفل تمتين نسيج الوحدة الوطنية ، وازالة الاحساس بالغبن ، وتعميق المحبة والولاء للوطن ، واطلاق قوى الابداع والمبادرة ، وبخاصة في اطار مبدأ تكافؤ الفرص وتمتع المواطنين بالحريات العامة ، المكفولة بالدستور ، والمنصوص عليها في القانون .

(٤)

أما احترام الرأي الآخر ، وهو أحد مقومات الديموقراطية ، فيعني التزام فئات الشعب المختلفة بمبدأ التسامح الذي فطر عليه مجتمعنا ويدعو اليه ديننا الحنيف ، مثلما يعني قيام الحكومة بواجبها في حماية هذا التسامح في اطار القانون صونا لوحدتنا الوطنية المقدسة .

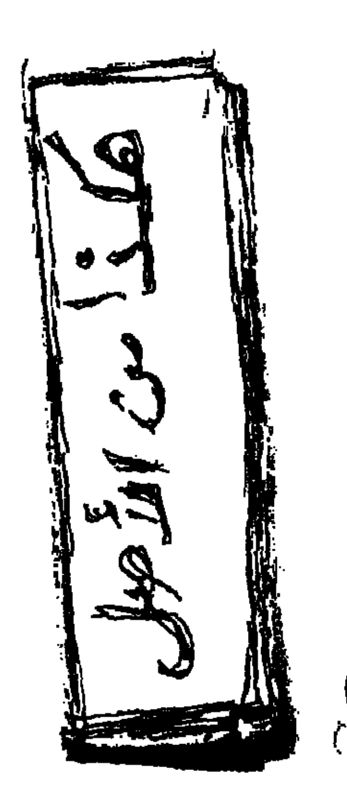
ان استئناف حياتنا الديموقراطية البرلمانية يفتح الطريق أمام المشاركة الشعبية ، التي تعني مراقبة مجلس الأمة للحكومة وتعاونه الوثيق معها ، في اطار من الحوار البنّاء ، والحس بالمسؤولية الوطنية ، بما لا يعطّل مصالح الشعب الحقيقية وبما يعجّل في عملية التكيّف والاصلاح ، ومواصلة مسيرة التقدم والتنمية ، وفق مقتضيات التطوّر التي تمليها الحاجة ومتغيّرات العصر .

<u>في المجال الاجتماعي</u> :

١) ان تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب الاستمرار في تنفيذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر ، وذلك من خلال سياسة شاملة قصيرة ومتوسطة الأمد تزيد من فرص العمل في جميع أقاليم المملكة ، وتوفر مزيدا من فرص التأهيل والارشاد ، وتعمل على تنفيذ برامج التعليم والتدريب المستمرين ، بما يضمن تحقيق التفوّق المعرفي والمهني للمواطن الاردني ، وتقديم التمويل اللازم لاقامة المشاريع الصغيرة .

٢) العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين اقاليم الدولة وفئات المجتمع بما يعنيه ذلك من تطوير المفاهيم وتعديل التشريعات المتصلة بهذين الأمرين تعزيزا للعدالة الاجتماعية وتأكيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي .

٣) التوسع في برامج تنظيم الاسرة ودعم مراكز رعاية الطفولة والأمومة ، وتقديم الدعم المباشر للمواطنين ممن يثبت عدم قدرتهم على الانتاج بسبب العجز أو المرض ، وتطبيق قانون رعاية المعوقين ، وتوفير الرعاية الصحية لهم .



٤) المضي في تقديم الخدمات لسائر المناطق في المملكة وادامة وسائلها وشبكاتها المختلفة .

<u>فى المجال الثقافى والاعلامى :</u>

١) ان تحقيق التميز المعرفي والمهني والاخلاقي والاداري ، هو السبيل الأمثل للتعويض عن شح موارد الدولة الطبيعية . فلا بد من التكثيف المدروس لبرامج التدريب المختلفة ، وتنفيذ خطة التطوير التربوي ، والتأكد من أن المناهج الموضوعة ، وبرامج تأهيل المعلمين والمعلمات ، تتفق مع ارساء قواعد التفكير العلمي ، وتؤكد على ذاتيتنا الحضارية ، وتكفل معرفة أوسع وأعمق لواقعنا الوطني والقومي بمحدداته وتحدياته ، وتوفر وعيا عميقا لمشكلات البيئة ووسائل حمايتها .

٢) ان الحرية التي ينعم بها بلدنا هي الوسط الصحي لتطوير المؤسسات الثقافية والشبابية . وعليه ، لا بد من العناية بها حتى تتمكن من أداء رسالتها في اكتشاف المواهب وصقلها ورعايتها ، وفي حفز الشباب واستنفار طاقاتهم في مجال العمل الجماعي التطوعي سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المجتمع المحلي .

٣) ان أجهزة الاعلام المختلفة هي مرآة المجتمع واحدى وسائل التربية الوطنية فيه . فلا بد ونحن نخوض التجربة الديموقراطية بوعي ومسؤولية ، أن تعمل الحكومة على تطويرها وتنظيمها اسلوبا ومضمونا ، بما في ذلك مراجعة قانون المطبوعات والنشر ليتفق مع هذه الروح الجديدة .

٤) اننا نعيش في عصر سريع التغيّر بسبب التطوّر العلمي والتكنولوجي المتسارع . فلا بد من ايلاء البحث العلمي في المؤسسات والمعاهد العلمية المختلفة اهتماما خاصا ونظرة جادّة .

<u>فى المجال الاقتصادي والمالى :</u>

لا ريب أن مشكلة المديونية والتراجع الاقتصادي الذي تعرّض له الوطن خلال العامين الماضيين ، سيشكلان معا شاغلنا الأول في الفترة القادمة . لقد قامت الحكومة السابقة بوضع أسس معالجة الأوضاع المالية والاقتصادية ، وتصويب المسار وحقّقت نجاحا ملحوظا لا بد من التأسيس عليه والمضي في سياسة الاصلاح حتى يستعيد اقتصادنا الوطني عافيته . وحتى يتحقق ذلك ، لا بد من :

١) أن تتوجه السياسة الاقتصادية نحو تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ورفع مستوى الانتاج بما يؤدي الى خلق فرص عمل اضافية .

٢) الاهتمام بمعالجة جذور الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بسبب شح الموارد ، الأمر الذي يتطلب السعي الحثيث لتطوير مواردنا المعدنية والسياحية والزراعية واستغلالها بالشكل الأمثل .

٣) تكثيف الاتصال والتفاعل مع دول العالم بقصد زيادة صادراتنا الوطنية من السلع والخدمات .

٤) تنشيط دور القطاع الخاص وتعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة بشكل يكفل تحقيق ذلك دون لبس أو غموض ، وفي اطار مبدأ تكافؤ الفرص .

٥) التعجيل في اصدار التشريع القانوني المناسب لمكافحة الجريمة الاقتصادية بكل صورها .

٦) دعم اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تطوير استخراج المعادن وتصنيعها وايلاءها أهمية خاصّة .

٧) المضي في تنفيذ برنامج التكيّف الاقتصادي متوسط المدى وصولا لتحقيق اعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال التحكّم في العجز المالي وتقليصه بالتدريج ، كي ينسجم الانفاق العام مع الموارد المحلية لخزينة الدولة .



(٧)

٨) المضي في بناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية وصولا لتحقيق التوازن الخارجي في مدفوعات ومقبوضات المملكة والمحافظة على استقرار صرف الدينار الاردني .

٩) ان حسن الادارة المالية هو أولوية قصوى في هذه المرحلة مما يستدعي اعتماد استراتيجية ملائمة لمعالجة المديونية الخارجية تضع الضوابط اللازمة لضمان توجيه التمويل الخارجي لصالح المجهود التنموي وتمنع تجاوز حجم الدين حدود الطاقات التي يسمح بها اقتصادنا .

ان التحديات التي تواجهنا كثيرة ، بعضها قديم مألوف ، وبعضها طاريء جديد في نوعه ، ولكنه ليس جديدا في حجمه ، فقد سبق وأن واجهنا ظروفا أدق وأصعب ، وتمكنا بعون الله وبوعي المواطنين ، وباخلاص وتفاني المسؤولين ، من التصدّي لها وتجاوزها ، وما قصة وطننا ابتداء ، الا قصة الصمود والثبات ، امام الأخطار والتحدّيات ، والعمل والكفاح ، في سبيل التقدم والمنعة والنماء .

ان عزيمتكم الصادقة وارادة شعبنا الصلبة ، والعهد الجديد المزدهي بالمشاركة البرلمانية ، يزيد من ثقتي بقدرتنا على قهر الصعاب ومواصلة مسيرة الخير والبناء .

منتظرين تنسيبكم باسماء زملائكم الوزراء ، ومؤملين لكم التوفيق والنجاح في تأدية الأمانة ، نضرع الى الله سبحانه أن يلهمنا السداد والرشاد ، عزيزنا ،

أخوك
[signature]

عمان في ٦ جمادى الأولى سنة ١٤١٠ هجرية،
الموافق ٤ كانون الأول سنة ١٩٨٩ ميلادية .

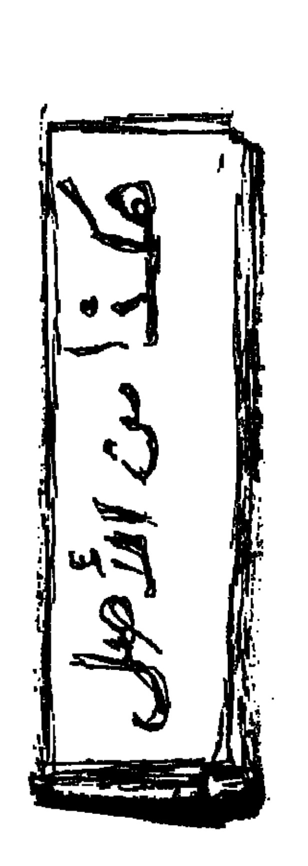
بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم أيده الله ورعاه

أرفع لمقام جلالتكم أصدق آيات الوفاء والولاء ، وادعو الله تعالى أن يكلأكم بعنايته ، ويسبغ عليكم من نعمائه ، وهو الذي أنعم على أردننا العربي ، بأن جعل قيادته في عترة محمد صلّى الله عليه وسلم ، ممثلة في ذاتكم الهاشمية العريقة ، بكل ما تحمله من معان أصيلة ، وتنطوي عليه من أبعاد تاريخية وحضارية ، وترمز اليه من تطلعات عربية ومباديء اسلامية خالدة .

لقد شرّفتموني - يا مولاي - بكتابكم السامي الذي عهدتم اليّ بموجبه تشكيل الوزارة الجديدة . واني اذ أشعر بالفخر والاعتزاز بهذه الثقة الملكية الغالية ، لأدرك تماما ثقل الأمانة التي أصدع بأمركم بحملها في هذه المرحلة الدقيقة التي نجتاز . ولكن هذه الثقة ، وما تعودت أن أتلقاه منكم دائما ، من صادق دعمكم ، وسديد توجيهكم ، وما تعقدونه من آمال على النهج الديموقراطي البرلماني وتجسيد مبدأ المشاركة بالتعاون البنّاء مع السلطة التشريعية ، هي التي تمنحني بعد الاتكال على الله ، العزم والقدرة على حمل الأمانة ، وكلّي أمل ورجاء ، أن يوفقني الله في أدائها ، بما يعود بالخير والبركة على المواطنين ، وبالعز والمنعة على مملكتنا الأردنية الهاشمية ، كما يحرص جلالتكم ويتمنى .

ان شعبكم الأردني الوفي - يا مولاي - يدرك ويقدّر معا ، ما انجزتم على الساحتين العربية والدولية ، في بناء مصداقية الأردن العالية من خلال مصداقية جلالتكم التي أثمرت قوّة واحتراما وسندا للوطن ، والتي لمس شعبنا آثارها الايجابية في الفترة الأخيرة بشكل خاص ، حينما انبرى الأشقاء والأصدقاء مشكورين ، لمساعدة الأردن في أزمته المالية . وعليه ، فان حكومتي ستسير على خطاكم ، في مواصلة التفاعل والتواصل والتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية ، حماية لهذه المصداقية وترسيخا لها



(٢)

واسهاما في حل القضايا الدولية ونصرة حقوق الانسان ، وحماية النظام البيئي العالمي . كما ستواصل العمل ، من منطلق الالتزام بمباديء الثورة العربية الكبرى النهضوية منها والوحدوية ، وبنهجها المستند الى الوسطية والاعتدال والتعددية البنّاءة ، في اطار الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، خدمة لمصالح شعبنا وقضايا أمتنا .

وستعمل حكومتي ، كما جاء في توجيهاتكم السامية ، على حماية وتعميق النهج الديموقراطي البرلماني ، بتأكيد حكم القانون ، وباشاعة روح التكافل والمشاركة ، والتسامح واحترام الرأي الآخر ، والحوار البنّاء والحريّة المسؤولة ، مثلما ستعمل على دعم قواتنا المسلحة بما يمكنها من النهوض بواجبها المقدس في الدفاع عن حمى الوطن ، وعن النظام العربي ، وتطوير الأجهزة الأمنية بما يساعدها على حماية النظام العام ، وتوفير الطمأنينة والأمن والأمان ، لمؤسساتنا ومواطنينا ، في اطار التقيّد بالقانون والمحافظة عليه .

ان آثار الركود الاقتصادي ووطأة المديونية الخارجية ، وما رافقها من أزمة مالية ، ستكون موضع الاهتمام الأول لحكومتي ، التي ستعمل ، وفق توجيهاتكم السامية ، على معالجتها بالمضي في تنفيذ برنامج الاصلاح والتكيّف الاقتصادي وبتعديل الانماط الاستهلاكية والاستثمارية والانتاجية والتسويقية والتصديرية .

اما في المجال المالي ، فستعمل حكومتي على بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية سعيا لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، والمحافظة على استقرار صرف الدينار الاردني ، وستعنى بشكل خاص بوضع الاستراتيجية الكفيلة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية . ولأن المشكلة الاقتصادية والمالية مشكلة وطنية عامة ، فان معالجتها تتطلب جهدا وطنيا عاما ، الأمر الذي يجعل حكومتي حريصة على تأمين تعاون المواطنين معها في هذا الجهد المشترك .

(٣)

مولاي صاحب الجلالة ،

ان ما تضمنه كتاب التكليف السامي من توجيهات وتصوّرات مبدئية سيشكل في مجمله وتفاصيله ، المنهاج الذي ستسير عليه حكومتي سواء فيما يتعلق بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومجلس التعاون العربي ، أو ما يتصل بالشؤون الداخلية ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والاعلامية والادارية ، مسترشدين بتوجيهاتكم السامية ، وفائزين بدعمكم الموصول ، وسنعمل على ترجمته الى سياسات وبرامج ، ندعو الله أن يوفقنا في بلورتها وتنفيذها تحقيقا للأهداف المرحلية وبعيدة المدى ، لنكون عند ثقة جلالتكم بنا ، وأمل المواطنين فينا ، فنرضي الله سبحانه ، ونخدم بعونه الوطن والقائد .

واني اذ أتشرف بأن أرفع الى مقامكم السامي ، أسماء زملائي الوزراء ، لأرجو أن تتفضلوا جلالتكم بتوشيح المرسوم الملكي بالتوقيع السامي .

حفظكم الله ، وسدّد خطاكم ، مولاي المعظم ،،

خادمكم الأمين

عمان في ٨ جمادي الأولى سنة ١٤١٠ هجرية .
الموافق ٦ كانون الأول سنة ١٩٨٩ ميلادية .

